رأي القدس

اجتهاد غير مستحب لـ«حماس»

■ أمر مؤسف ان تنتقل الخلافات الداخلية الفلسطينية الى كوالالمبور حيث اجتماعات وزراء خارجية دول عدم الانحياز، وان يضطر وزير الخارجية الفلسطيني محمود الزهار الى الانسحاب نظرا لوجود السيد فاروق قدومي رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير على رأس الوفد الممثل لفلسطين في المؤتمر.

ومن المفارقة ان موقف السيد قدومي قريب جداً من موقف حركة «حماس» التي يمثلها السيد الزهار، فقد ايد حكومتها واعتبرها شرعية، ووقف ضد رئاسة السلطة في موقفها المعارض لها، وساند قوة المساندة التي شكلها السيد سعيد صيام وزير الداخلية لدعم قوات الأمن واستعادة هيبتها والتصدي لحال الفلتان الأمني.

ولا يجادل أحد في حق السيد الزهار في المشاركة في مؤتمر لوزراء الخارجية كرئيس لوفد فلسطين، فهو وزير يمثل حكومة منتخبة، ولكن كان من الممكن معالجة هذه المسألة بالتراضي، وبعيداً عن وسائل الاعلام. فالسيد قدومي مصيب في قوله انه يمثل منظمة التحرير المظلة الاشمل، بينما يمثل السيد الزهار حكومة محلية، ولكن الخلاف هو حول مدى صلاحية المنظمة في شكلها الحالي لتمثيل كافة ابناء الشعب الفلسطيني، مثلما كان عليه الحال عند تأسيسها، او حتى توقيع اتفاقات اوسلو على الاقل.

وللانصاف نقول ان الرجل، اي السيد قدومي، اختلف مع السلطة ووزرائها، ورفض ان يرأس السيد ناصر القدوة وزير خارجيتها الوفد الفلسطيني في اجتماعات وزراء الخارجية العرب في قمة الجزائر وهو من حركة «فتح».

حركة «حماس» مطالبة بعدم التعامل مع جميع اعضاء حركة «فتح» كما لو انهم من مافيا الفساد والتفريط، فالاغلبية الساحقة من ابناء هذه الحركة هم من الشرفاء الذين يعارضون جماعة اوسلو وفسادهم، وعلى رأس هؤلاء السيد قدومي.

كنا نتمنى لو ان حكومة «حماس» تبنت خطاً اكثر ذكاء من حيث استقطاب قيادات «فتح» المعارضة لخط السلطة بقيادة رئيسها محمود عباس، او تحييد هؤلاء على الأقل، لا الدفع بهم في الاتجاه الآخر، وهم الذين يتبنون خطاً سياسياً قريباً جداً من خطها، ويعانون مر المعاناة بسبب ذلك.

لا يعيب السيد الزهار ان يجلس خلف السيد قدومي في وفد فلسطين، فالرجل شريف ومناضل ومتمسك بالثوابت الفلسطينية، بل يعيبه ان يجلس خلف رئيس السلطة الذي كان مهندس اتفاقات اوسلو، ويحظى بدعم واشنطن ومديح ايهود اولمرت رئيس الوزراء الاسرائيلي، مثلما جاء في كلمته التي القاها امام الكونغرس.

فلا يجوز لوزراء «حماس» المشاركين في مؤتمر الحوار، وخاصة رئيس المجلس التشريعي، ان يخاطبوا السيد عباس بـ«فخامة» الرئيس وهم يعلمون انه منخرط في خطة للاطاحة بحكومتهم، ثم يرفضون التنسيق مع شخص مثل فاروق قدومي يتبنى خطهم، ويساند حكومتهم، ويدافع عنهم، ويتصدى لمافيات الفساد التي تتآمر عليهم.

في مواجهة جنرالات فلسطين أو جنرالات تركيا:

الاسلاميون كمعارضة تتشبه بالحكام

د. عبد الوهاب الافندي*

■ صعود حركة حماس غير المتوقع إلى السلطة في فلسطين، وهو صعود فاجأ حماس قبل غيرها، ركز الضوء على الوضع الغريب للإسلاميين في منظومة السلطة داخل البلدان الإسلامية. فحماس في السلطة أشبه منها بالمعارضة منها بحاكم حقيقي، بل هي أبعد من السلطة من كثير من المعارضات الرسمية في البلدان الديمقراطية التي تتمتع بنفوذ سياسي وسلطة أخلاقية تجعلها شريكاً في السلطة وجزءاً من تركيبتها. ولكن حماس تجد أن عليها دوماً الاعتذار عن وصولها غير المقصود إلى السلطة، بل إنها سعت بكل وسيلة لتجنب الانفراد بالسلطة وتوسلت إلى منافسيها مشاركتها، ولكنهم رفضوا. وهكذا بدا تقلد حماس السلطة أشبه بعقوبة منه بجائزة.

نفس الأمر يمكن أن يقال، وإن بصورة أقل، عن الإسلاميين الأتراك «التائبين» من إسلاميتهم في حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب أردوغان، وهو حزب وصل إلى السلطة أيضاً في غفلة من الآخرين وفي غفلة من نفسه. الفرق بين الجماعتين أن حزب «العدالة والتنمية» قد سلم سلفاً بما ترفض حماس التسليم به، وهو الانصياع إلى الوضع العلماني القائم، والتخلي عن «الثوابت» المنسوبة للإسلاميين، والتأقلم مع الوضع الدولي، بما في ذلك المحافظة على علاقات تركيا الودية مع إسرائيل. ولكن هذا لم ينقذه من سهام خصومه. فقد مارست الرئاسة والعسكر الفيتو على بعض سياسات الحكومة الخجولة الرامية إلى توسيع الحريات في مجالات مثل السماح بلبس غطاء الرأس للنساء في بعض المرافق التعليمية، وظلوا بالمرصاد لهم في كل منعطف. وقد تفاقم الوضع أخيراً بعد قيام محام غاضب بإطلاق النار على بعض القضاة المعارضين لحرية لبس غطاء الرأس، فقتل أحدهم وأصاب آخرين. وقد أنحى بعض أركان الدولة باللائمة على الحكومة التي رأوا في تعاطفها (الخفي) مع الإسلام تحريضاً على العنف. وقد بلغ الأمر برئيس الأركان أن أيد المظاهرات التي خرجت تندد بالحادث وبالحكومة وطالب بالمزيد منها، مما جلب عليه انتقاد رئيس الوزراء الذي رأى في هذا دعوة للتصعيد.

في فلسطين أيضاً دفع أهل الحكم السابقين الحاليين في فتح بأنصارهم للتظاهر والإضراب، بل وبرفع السلاح ضد حكومة حماس بغرض تحجيمها وأيضاً الضغط عليها وصولاً إلى إفشالها ثم إسقاطها حتى تعود السلطة إلى موقعها «الطبيعي». ويمثل هذا المسعى من قبل جنرالات تركيا وجنرالات فلسطين محاولة لقلب الأدوار، حيث أن المعارضة الإسلامية (أو شبه الإسلامية) نجحت في الحالين في الاستحواذ على الشارع، ولكن هذا لم يمكنها من الإمساك بمفاصل السلطة الحقيقية المتمثلة في المال والجيش والقوات الأمنية والأجهزة البيروقراطية والقضائية وغيرها. فمثل هذا الإنجاز يتطلب إما انقلاباً أو البقاء في السلطة لفترة طويلة تتيح لصاحبها التأثير على مواقع صنع القرار الحقيقية. ويريد الجنرالات أولاً ألا يسمحوا بأي من الاحتمالين، وثانياً استغلال هذا الوضع لإضعاف الحكومات، وثالثاً نقل المعركة إلى قلب موقع نفوذ الإسلاميين، أي إلى الشارع.

هذا الوضع يثير بالطبع أسئلة محورية حول توازن القوى داخل المجتمعات المعنية. فمن جهة هناك التراجع المعروف في شعبية القوى العلمانية المهيمنة على الساحة السياسية منذ الاستقلال، ونمو شعبية القوى الإسلامية بالمقابل. ولكن هذا التطور على أهميته ليس محور نقاشنا هذا، بل التطور المحير الآخر، وهو فشل القوى الإسلامية في ترجمة شعبيتها إلى نفوذ سياسي واستمرار بقائها على الهامش في بنية الدولة. هذا الوضع يستدعي تغييره تحركاً انقلابياً كما ذكرنا، وهو انقلاب لا تملك القوى المعنية القدرة على إنجازه، تحديداً لأن مفاصل السلطة وإمكانات القوة ليست في يدها. ولكن حتى لو ملكت القوى الإسلامية القدرة والإرادة على إحداث الانقلاب فإنها تواجه عقبة أخرى تتمثل في توازن القوى العالمي وحاجة كل دولة إلى شرعية دولية ودعم خارجي حتى تستمر. وقد اكتشفت القوى الإسلامية التي نجحت في إحداث الانقلاب كما هو الحال في إيران والسودان أن الوصول إلى السلطة ليس نهاية المطاف، بل بداية ابتلاءات ومحن لا حصر لها.

وقد يعتبر البعض الحالة الفلسطينية مختلفة إلى درجة كبيرة من وضع بقية الدول الأخرى، لأن فلسطين ليست دولة ذات سيادة، حيث تفتقد الاعتراف والحدود وكل مقومات الدولة. وما يسمى بـ«السلطة الفلسطينية» هو في حقيقة الأمر نظام مقاولة يؤدي بعض وظائف الاحتلال ويرفع عنه بعض الأعباء، ويعتمد بصورة كاملة على تفويض سلطات الاحتلال من جانب وعلى الدعم المادي الخارجي من جانب آخر. ومن هنا فإن الحديث عن انتصار لحماس في «انتخابات»، وخيار للشعب الفلسطيني وما إلى ذلك من دعاوى عريضة لا مكان له في هذا المقام. وكل هذا صحيح، ولكن الاختلاف بين حال فلسطين وحال بقية الدول الإسلامية هو اختلاف درجة لا نوع. فكل دولة من دول العالم في الوضع الحالي هي دولة بحكم شرعية مكتسبة من وضعها الدولي، ونظام الاعتماد المتبادل في إطار المنظومة الدولية. على سبيل المثال فإن حدود أي دولة لا تتحدد من جانب واحد، وإنما تقوم على الاعتراف بذلك من جيرانها وبقية دول العالم. وكلما كانت الدولة أضعف، كلما كان اعتمادها على الخارج أكبر والتمتع بالسيادة أقل. فالدول التي تحتاج إلى الخارج لتطعم سكانها أو تدافع عن حدودها أو نظامها لا ينبغي لها أن تتشدق بالسيادة كما تفعل بعض الدول العربية التي تتسول المعونات ثم تنادي نزال إذا انتقدها أولياء النعمة.

الدول القائمة هي في نهاية المطاف صنيعة نظام دولي قائم وعالة عليه. وأي محاولة للانقلاب على هذا النظام ووجهت بتحديات ضخمة. صحيح أن هناك مجالاً للحركة في داخل هذا النظام، وقد كان هذا المجال أكبر في أيام الحرب الباردة حيث كان صراع الأقطاب يتيح للدول الأضعف أن تتسوق بين نماذج التبعية. ولكن حتى هنا فإن مخاض التغيير كان عسيراً، كما كشفت سيرة الانقلابات العسكرية التي شهدتها المنطقة، وما ولدته وواجهته من صراعات.

وفي ظل هذا المناخ فإن القوى الإسلامية تواجه الرفض حتى قبل وصولها إلى السلطة، وهو رفض له دوافعه المتمثلة في التخوف على تهديد أي «انقلاب إسلامي» للمصالح والأوضاع السائدة، ويستند أيضاً على حكم بضعف السند الشعبي للتيارات الإسلامية وإمكانية احتواء تقدمها. ذلك أن الحركات الإسلامية رغم ارتفاع شعبيتها ما تزال تتمتع بسند متماسك في قطاع من الرأي العام لا يشكل أغلبية كاسحة، كما أنه قد يكون في كثير من الأحيان محصوراً في القوى الهامشية، ويكاد يكون غائباً في مراكز القوة، خاصة مراكز القوة المالية والأمنية والبيروقراطية. ويمكن معالجة هذا الضعف بتعبئة الأنصار والشارع باتجاه ثورة شعبية كاسحة كما حدث في إيران، أو اعتماد النهج الانقلابي كما حدث في السودان. وعندها قد تجد القوى الخارجية نفسها أمام الأمر الواقع وتضطر للتعامل مع الوضع المستجد. هذا بالطبع إذا لم يرفع الوضع الجديد شعارات الثورة المستدامة كما حدث بالضبط في التجربتين الإيرانية والسودانية. ذلك أن رفع شعار تصدير الثورة، فوق أنه تهديد واضح للوضع الدولي يصعب على القوى المهيمنة التعايش معه طوعاً فضلاً عن أن تتعاون معه، فإنه كذلك يشي بنقطة ضعف. لأن رفع شعارات تصدير الثورة غالباً ما تكون محاولة من النظام الجديد لتعبئة الشارع لصالحه ضد خصوم داخليين. وهذا بدوره يعطي الإشارة للمتربصين بأن النظام المعني يواجه مشاكل تغري بالتحرش به.

يمكن القول إذن أن الضعف الذي تعاني منه التجارب الإسلامية القائمة في الحكم يعود إلى أوضاع هيكلية في بنية الدول المعنية وبنية النظام الدولي، وأن التغيير الحقيقي لن يأتي إلا بتغيير جوهري في المناهج يتكيف مع طبيعة الأوضاع القائمة. والأمر هنا يجب أن يتجاوز الشعارات إلى ما وراءها من حقائق القوة. فالدول العربية التي اختارت في مجملها تجنب أي مواجهة عسكرية مع إسرائيل تعبر في ناحية عن ضعف سياسي وضعف في الإرادة. ولكن هذا الأمر تعبير أيضاً عن واقع ضعفها العسكري، فلو أنها واجهت إسرائيل في الميدان لهزمت شر هزيمة كما حدث لها من قبل. فتجنب المواجهة في هذه الحالة هو عين الحكمة. ولكن التساؤل المحيط بسلوكها لا يتعلق بحكمة تجنب هزيمة محققة في الميدان، وإنما باعتبار الاستسلام لهذا الواقع وعدم بذل الجهد اللازم للخروج من حالة العجز هذه إلى حالة من القدرة.

الحركات الإسلامية تعيد إلى حد ما انتاج حالة العجز التي تعيشها الأمة الإسلامية بصورة مركبة. فكما أن المجتمعات الإسلامية تعاني من أزمة عجز وضعف بنيوي في الساحة الدولية، فإن الحركات الإسلامية تعاني من ضعف في داخل المجتمعات الإسلامية. وبدلاً من أن يؤدي صعودها إلى التغلب على الضعف، فإنه يجعل الضعف مركباً. وإذا أخذنا حالة فلسطين فإننا نجد أن المجتمع الفلسطيني كان يواجه أزمة حادة تحت قيادة منظمة التحرير التي لم تقربه من نيل حقوقه بل أضافت إليه أعباء جديدة من الصراعات الداخلية والصراعات مع الدول العربية. ولم تحقق اتفاقية أوسلو إلا نتائج محدودة على صعيد التخلص من الاحتلال وجمع الشتات الفلسطيني. أما مجيء حماس إلى السلطة فقد ضاعف من المعاناة ولم يحقق إضافة ذات معنى لآليات النضال الفلسطيني أو روافع القدرة، اللهم إلا رافعة الضغط المعنوي التي تمثلها زيادة معاناة الشعب الفلسطيني.

وليس اللوم هنا على حماس أو منظمة التحرير فقط، وإنما اللوم على العقلية التي ترفض أن ترى الصورة الكاملة. فالجميع في حاجة إلى وقفة تأمل ومراجعة في الأوضاع التي تجعل رافعي شعارات النضال والمواجهة يقودون شعوبهم إلى واقع أسوأ من الضعف والسقوط في براثن الهيمنة والاحتلال كما هو حال العراق أو إيران أو سورية، أو يجعلهم يزايدون على الاستسلاميين، كما هو حال مصر وليبيا ومنظمة التحرير والسودان. فالأمر لا يتعلق بنقد الحالة الاستسلامية، وإنما بنقد الأوضاع التي تجعل الاستسلام الطريق الوحيد العقلاني المتاح. فبغير معالجة هذا الوضع البنيوي فإنه لا الإسلاميين ولا غيرهم سيتمكنون من تغيير واقع الأمة إلى الأفضل.

* كاتب وباحث سوداني مقيم في لندن

حذار من مشروع أمريكي مشبوه جديد في العراق

هارون محمد *

■ عقب زيارة وزيري الدفاع والخارجية الامريكيين رامسفيلد وكوندوليزا رايس الى بغداد في نهاية نيسان (ابريل) الماضي، وبعد يوم واحد من تنازل ابراهيم الجعفري عن تشكيل الحكومة الجديدة لنائبه جواد المالكي، بدأت طواقم السفارة الامريكية بقيادة السفراء زلماي خليل زاد وروبرت فورد وساتر فيلد ومعهم قيادات قوات الاحتلال العسكرية برئاسة الجنرال كيسي حملة سياسية لاقناع عدد من الشخصيات السنية العربية من سياسيين وبرلمانيين حاليين وضباط سابقين للمشاركة في تحالف جديد (سني عربي ـ كردي) لمواجهة التنظيمات والاحزاب والمليشيات الشيعية الموالية لايران، يقوم على أنقاض التحالف السابق (الكردي ـ الشيعي) الذي استمر سنوات طويلة برعاية امريكية.

وبالتأكيد فان التحالف الجديد الذي يطبخ على نار هادئة في السفارة الامريكية بالمنطقة الخضراء هو مشروع امريكي يخدم أجندة الرئيس بوش الذي تدنت شعبيته في بلاده الى الحضيض، بسبب تورطه في العراق، ويخدم ايضاً الحزب الجمهوري الذي يعاني من مشكلات ومتاعب منذ الان في مواجهة استحقاقات انتخابات مجلسي الشيوخ التكميلية والنواب الكاملة في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، ويأتي كذلك ضمن سياسات (التجريب) التي استخدمها الامريكان في العراق منذ احتلالهم له قبل ثلاث سنوات وباء كلها بالفشل الذريع وخصوصاً إجراءاتهم وقراراتهم بتهميش السنة العرب وشن حرب مدمرة ضد مناطقهم ومدنهم وملايينهم بلا استثناء.

وواضح من اللغة الناعمة والاعتذارية مرة، والمحذرة من الخطر الايراني مرات، التي تحدث بها السفراء الثلاثة ورابعهم الجنرال كيسي مع الشخصيات السنية العربية تحديداً، ان الامريكان محبطون من علاقة الاحزاب والتنظيمات والمليشيات الشيعية بهم، ويأخذون عليها انها تلجأ الى الازدواجية في تعاونها معهم، فهي تظهر التأييد لهم وتقبض ثمنه منهم سياسياً ومالياً وامتيازات ومناصب، ولكنها في الوقت نفسه تتعامل مع طهران عسكرياً واستخبارياً، ويدعي أركان السفارة والقوات المحتلة، ان بحوزتهم ملفات سيأتي اوان الكشف عنها لاحقاً ستطيح برؤوس قيادات ورموز شيعية في صدارة المشهدين السياسي والحكومي الآن، وبهذا الصدد ينقل سعدون الدليمي وزير الدفاع في حكومة الجعفري الى أحد قادة كتلة التوافق البرلمانية كان في زيارة للعاصمة البريطانية مؤخرا، ان الامريكان أبلغوه بان في بغداد وحدها (57) وكراً على غرار وكر (حسينية المصطفى) ولما سألهم الدليمي لماذا لا تسمحون لنا بمداهمتها؟ ردوا عليه، انها تحت السيطرة وقد نجحنا في اختراقها وسنقوم باقتحامها واعتقال المسؤولين عنها بعد ان نحصل على المزيد من المعلومات والوثائق الايرانية فيها.

ومع الاسف فان عدداً من السياسيين والبرلمانيين السنة العرب ضالع في هذا المشروع الامريكي الجديد، حيث يرى قسم منهم ان الاحتلال الامريكي معروف بقواته وأسلحته وقواعده وانتشاره وسيأتي يوم بعد عام من الان على أقصى حد ـ هكذا يعتقد ـ وينسحب من العراق شاء ام أبى، لاسباب امريكية داخلية أو لاسباب عراقية واقليمية خارجية، خصوصاً وان الادارة الامريكية الحالية اعترفت في أكثر من مناسبة بانها أرتكبت أخطاء كثيرة في العراق غير قادرة على تصحيحها بمفردها وتريد من يعينها على التصحيح، ولكن الاحتلال الايراني ـ في رأي هذا القسم ـ المتغلغل في كثير من مناطق العراق وبخاصة في محافظات البصرة والنجف وكربلاء والعمارة والكوت والناصرية له مخاطر وآثار وخيمة على العراق مستقبلاً، ولابد من ضرب أتباع وأدوات هذا الاحتلال قبل فوات الأوان. ومع ان أصحاب هذه التبريرات يتصرفون كرد فعل على إتساع النفوذ الايراني في العراق وتزايد عمليات القتل والتهجير الطائفي التي تمارسها الاحزاب والمليشيات الشيعية المرتبطة بايران، الا انهم لا يدركون مع الأسى ان التحالف مع الاحزاب والقيادات الكردية لمواجهة هذا النفوذ، له مخاطر ايضاً يجب التحسب لها والحذر من نتائجها، فمن يضمن ان الامريكان جادون في مشروعهم هذا رغم انه يندرج في إطار الفتنة والفرقة بين عرب العراق؟ وهذا ديدنهم منذ احتلال العراق، ومن يضمن ايضاً ان القيادات الكردية التي لها روابط وعلاقات تعاون مع ايران منذ الستينات وتحالفات سياسية مع الاحزاب الشيعية منذ الثمانينات مقتنعة به وفق الصيغة المطروحة؟ رغم ان هذه القيادات معروف عنها انها مع الاحتلال الامريكي الآن قلباً وقالباً، هذه التساؤلات تفرض على محبذي المشروع الامريكي الجديد من السنة العرب ان يضعوه أمام أعينهم قبل أي شي آخر، وينتبهوا الى حقيقة باتت واضحة تماماً، وهي ان الادارة الامريكية الحالية نتيجة تخبطها واخفاقاتها في العراق مضطرة الى تغيير وسائلها وآلياتها الاحتلالية بما يقلل من خسائرها البشرية والتسليحية اليومية ويخفف من هجمات المقاومة على قواتها، خصوصاً في المناطق والمحافظات ذات الكثافة السنية، اضافة الى ان التحالف مع القيادات الكردية الانتهازية عبر مسارها منذ اكثر من نصف قرن وعلاقاتها الوثيقة مع اسرائيل سيلحق أخطاراً جسيمة بمن يقبل التعاون معها من السنة العرب، وليس بخاف على أحد ما فعلته هذه القيادات من جرائم قتل واغتيال وتهجير ومطاردات للالاف من السنة العرب في كركوك والموصل وديالى اضافة الى ان تحالف جماعة او فريق من السنة العرب مع القيادات الكردية الحالية يخدم الاخيرة في المحصلة ويعطيها دوراً لا تستحقه سياسياً ووطنياً، وهي الغارقة تاريخياً في مستنقع العمالة والخيانة للعراق. لقد جرب الامريكان صيغة بريمر التي كرست تحالفاً كردياً شيعياً ضد السنة العرب، ولم نسمع مسؤولاً امريكياً ندد بهذه الصيغة التقسيمية، بالعكس فان الكثيرين من المسؤولين الامريكيين ابتداء من بوش الى زلماي يحتضنون حزبي بارزاني وطالباني ودفعوا بالاخير الى احتلال رئاسة العراق وساعدوا بارزاني على استمرار خاله في وزارة الخارجية اي بمعنى ان وجهي العراق العربي الهوية والتاريخ (الداخلي والخارجي) من الاقلية الكردية، فيما تواصل الادارة الامريكية دعمها لقيادات من الاحزاب والجماعات الشيعية معروفة بارتباطاتها الايرانية. وصحيح ان امريكا كدولة استعمارية وامبريالية تقدم مصالحها دائماً على مصالح الموالين والتابعين لها، وسياساتها منذ الخمسينات قائمة على التخلي عن حلفائها والمتعاونين معها عند استنزافهم تماماً، وحالة شاه ايران السابق خير دليل على ذلك، ولكن الصحيح ايضاً انها في الحالة العراقية الراهنة، مازالت تعتمد في احتلالها على قيادات احزاب كردية وشيعية مثل طالباني وبارزاني وعبد العزيز طباطبائي وعادل عبد المهدي وجواد المالكي وقبله ابراهيم جعفري وحسين شهرستاني وكثيرين يتولون وزارات وادارة محافظات ومسؤوليات عسكرية واستخبارية، وهذا يعني انهم لم يستهلكوا بعد، ولديهم طاقات لخدمتها، فكيف يفهم انقلابها على بعضهم؟ ان الحجج التي يسوقها بعض المتحمسين للمشروع الامريكي الجديد من السنة العرب، وخصوصاً في ما يتعلق بان الاحزاب والمليشيات الشيعية الايرانية الولاء والتسليح والتمويل تريد القضاء على السنة العرب في العراق واستئصالهم باعتبارهم القوة الوحيدة ميدانياً لجابهة المخطط الايراني القديم الجديد الرامي الى السيطرة على العراق فيه جزء من الصواب، ولكن يجب ان لا ننسى ان امريكا هي التي جاءت بهذه الاحزاب ونظيرتها الكردية، ووفرت لها الدعم العسكري والغطاء السياسي ومنحتها العون والمساندة ونصبت قادتها في أعلى المناصب، فلولا وجود قوات الاحتلال الامريكي لما تمكن جلال طالباني وعبدالعزيز طباطبائي وغيرهما من المسؤولين الكبار من المبيت في حي الجاردية بالمنطقة الخضراء ليلة واحدة، هذه حقيقة لابد ان يضعها المقتنعون بالتحالف السني الكردي، وأكرر من السنة العرب أمام عيونهم قبل ان ينخرطوا فيه، والا فانهم سيخسرون كثيراً اذا صدقوا وانساقوا وراء هذا المشروع المشبوه.

ان التحالف الطبيعي والحقيقي والوطني الذي يخدم حاضر العراق ومستقبله هو تحالف عرب العراق بسنتهم وشيعتهم، لان التصدي للنفوذ الايراني في محافظات الجنوب والوسط يستند اساساً على الشيعة العراقيين العرب، وهؤلاء بالملايين وكلهم توق وحماسة لمواجهة الايرانيين واتباعهم واحزابهم وميليشياتهم، ولكن الضغوط الامريكية عليهم واتهامات الاحزاب الشيعية لهم وملاحقاتها لنخبهم الوطنية والقومية والثقافية والاجتماعية والعشائرية وضعتهم بين مطرقة الاحتلال وسندان الشيعة الصفويين والشعوبيين، والامريكان يدركون تماماً ان بمقدور الشيعة العرب العراقيين من القبائل والعشائر في البصرة والعمارة والناصرية والنجف والحلة والكوت والديوانية والسماوة تنظيف هذه المدن من اتباع ايران وكنسهم الى خارج الحدود في يوم واحد، اذا رفعت قوات الاحتلال حمايتها عن الاحزاب والميليشيات الشيعية الخاضعة لايران. لذلك فان الحذر واجب من المشروع الامريكي الجديد وعلى السياسيين والبرلمانيين والضباط من السنة العرب الذين تمت مفاتحتهم للمشاركة فيه ان يرفضوا المشروع جملة وتفصيلاً، لانه لعبة امريكية واضحة الابعاد والاهداف، القصد منها احداث مزيد من الشرخ بين عرب العراق وتفتيت نسيجهم الواحد ومصالحهم المشتركة، خدمة للاجندة الامريكية الاستعمارية وقيادات الاحزاب الكردية الانفصالية. وعلى قادة الجيش العراقي السابق وضباطه الاشاوس، ونعلم انهم عانوا وكابدوا طيلة السنوات الثلاث الماضية، وتحملوا الكثير من الاذى والاضرار والحرمان والتضييق الا يصدقوا الوعود الامريكية وتعهدات جلال طالباني ومستشاره وفيق السامرائي باعادتهم الى الخدمة العسكرية من جديد، الا بعد ان يتأكدوا متضامنين ان اعادتهم الى وظائفهم السابقة لا تنطوي على استغلال خبراتهم وكفاءاتهم ووطنيتهم في تنفيذ أهداف امريكية وانما الحرص على الوطن ووحدته والحفاظ على سيادته وحماية حدوده وهي مسؤوليات نبيلة جبل عليها الجيش العراقي الباسل منذ خمسة وثمانين عاماً بالتمام والكمال.

* كاتب وصحافي عراقي مقيم في لندن

ثلاث وزارات خارجية تدعي تمثيل الشعب الفلسطيني

د . محمد صالح المسفر

■ في الوقت الذي يعاني فيه الشعب الفلسطيني الجوع والخوف والمرض وانهيار التعليم انشغلت القيادات في فتح ـ أبو مازن ـ بتصعيد الضغوط والتهديدات لحركة حماس التي فازت في الانتخابات التشريعية الأخيرة وكلفت بتشكيل «الحكومة» الفلسطينية ودعت كل القوى الفاعلة في الساحة الفلسطينية للانخراط في حكومة وحدة وطنية تجمع الشمل وتقوي الجبهة الداخلية من أجل الصمود في وجه الأعداء، ولكن دعوتها لم تستجب لأسباب عديدة بعضها أسباب ذرائعية والبعض الآخر شكلية وما خفي كان أعظم واشد بلاء.

مطلوب من حركة حماس أن تعترف بمنظمة التحرير بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، الكل يعلم أن حركة حماس ليست عضوا في هذه المنظمه العتيدة التي مسح ميثاقها الوطني أكثر من مرة من اجل ان ترضي إسرائيل وامريكا ولن ترضيا أبداً، إذا فرضنا واعترفت حماس بشرعية المنظمة كما هو الوضع القائم فإنها حكومة بلا شرعية وبالتالي لا بد من تخليها عن إدارة الشأن الفلسطيني، ثم انها انتخبت على أساس برنامج انتخابي معلن على رؤوس الأشهاد، وطلب منها أن تغير برنامجها السياسي فإذا استجابت لتلك المطالب ذلك يعني إظهارها أمام العالم بأنها منظمة انتهازية باحثة عن مصالح خاصة بها وعلى ذلك تفقد مكانتها أمام المصدقين بمشروعها الوطني، وطلب منها أيضا الاعتراف بمبادرة القمة العربية التي عقدت في بيروت عام 2002 وقرار تلك القمة لم يعترف به العدو الصهيوني علما بان ذلك القرار لم يعلن صراحة عن حق عودة اللاجئين إلى ديارهم ولم يعترف صراحة بان مدينة القدس الموحدة هي عاصمة فلسطين، ناهيك عن الاعتراف صراحة باسرائيل.

إن الشك لا يخالج فكري أبدا بان جهودا فلسطينية بذلت في عواصم عربية وغربية بمحاصرة حكومة حماس وارباك اعمالها ومنعها داخليا من ممارسة صلاحياتها الدستورية واستدعي من الذاكرة خطاب «الرئيس» محمود عباس أمام اجتماع منظمة الوحدة الأوروبية الأخير، عندما أشار الى ان على حماس ان تغير برنامجها السياسي. لقد احكم الحصار على حكومة حماس فلا صادرات من ولا واردات إلى فلسطين المحتلة، والأموال متوفرة في صندوق جامعة الدول العربية غير مسموح بدخولها إلى فلسطين الجريحة المنهوبة أرزاقها من قبل بعض ابنائها المتنفذين.

يقول هاني الحسن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح رئيس مكتب التعبئة والتنظيم في الحركة «إني احذر من محاولات ومساع أمريكية للسيطرة على حركة فتح من خلال الأموال التي تدفع لبعض قادة فتح في الصفوف القيادية العليا وما يمثلون من تيارات داخل الحركة («القدس العربي» 2006/5/29)».

قبل كل شيء فاني اعبر عن احترامي الشديد للمناضل فاروق قدومي أبو اللطف الذي يعرف مودتي الشخصية ومحبتي له، لكن لا يمنع ذلك من توجيه بعض الملاحظات على مواقفه الأخيرة أولها رفضه عن سبق وإصرار على عدم حضوره ملتقى علماء المسلمين لنصرة الشعب الفلسطيني الذي عقد في الدوحة في الفترة من 10 ـ 11 ايار (مايو) 2006 ومهما تكن المسببات فان الثوار لا يتوانون عن حضور أي محفل سيذكر فيه اسم بلادهم فما بالك بمؤتمر يعقد من اجل نصرة الشعب الفلسطيني المكلوم.

النقطة الثانية يعلم الأخ العزيز أبو اللطف أن حكومة فتح الأولى والثانية جمدت دور الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية وقد حال بينكم وبين مهامكم ـ تحت مسميات مختلفة كل من نبيل شعث أو الدكتور صائب عريقات أو السيد القدوة وتم تغيير السفراء والمندوبين الفلسطينيين دون موافقتكم كوزير لخارجية دولة فلسطين وحتى الذي تضامن معكم شخصيا من السفراء أقصي عن وظيفته، وبكل أسف اعتبروك لم تعد تمثل أي قوة سياسية بموجب تحجيم أو إلغاء دوركم في رسم السياسة الخارجية والعلاقات الدولية للشعب الفلسطيني أو منظمة التحرير، لقد غبت أو غيبت تحت ذرائع مراسيمية عن مؤتمر قمة بيروت والجزائر وتونس ولم تعد لكم مكانة في تمثيل فلسطين في دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة كما كانت في الماضي.

عزيزي أبو اللطف، لدي كلام كثير جدا لكن محبتي لك تحول بيني وبين ما أريد قوله.

حركة «حماس» هي حركة تحرر وطني كما هي منظمة التحرير الفلسطينية قبل العبث بميثاقها لصالح الاعداء وليتهم جنوا نصرا ولو جزئياً من ذلك العبث، وكان بودي أن تنصر الحق وتفرض احترام رأي الشارع الفلسطيني على الكل، لقد اختلف الأمر علينا نحن المهتمين بالشأن الفلسطيني تقولون بأنكم وزير خارجية الدولة الفلسطينية التي لم تلد بعد، وتقولون في خطابكم للدكتور الزهار انه وزير خارجية السلطة، والرئيس محمود عباس يقول إن السيد القدوة هو وزير خارجية السلطة.

أخي أبا اللطف ، هل تدرك جيدا انه لا قيمة لمنظمة التحرير رغم كل المكابرة الان، ولا قيمة لحكومة فلسطينية منتخبة أو معينة، ولا قيمة لرئيس منظمة التحرير رئيس السلطة السيد محمود عباس عند بني اسرائيل والأمريكان مهما قدمتم من تنازلات ومهما حاصرتم وشطبتم حركة «حماس» أو حركة «الجهاد الاسلامي» والسبب أنكم مختلفون منقسمون وبعضكم متواطئ مع العدو وان جنديا من يهود الفلاشا يستطيع أن يوقف موكب زعيمكم أبو مازن وينزله من سيارته رافع اليدين ويفتش جيوبه رغم الرهط المغتول العضلات الذي يسير معه لحمايته.

تذكروا أن جند الفلاشا هم الذين حاصروا الشهيد أبو عمار حتى تم اغتياله وهم الذين فتشوا حقائبه في مطار غزة. وهم الذين سيتولون امركم ان افشلتم الحكومة المنتخبة ، فاحذروا العاقبة وسوء المنقلب.

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف: 5337920 فاكس: 5337928 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) Fax: 0208-741 8902 / 748 7637
email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel: (9626) 5337920 Fax: 5337928
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364